جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

جيوسياسية العلاقات الدولية

لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

من إعداد: د. خالد بقاص

الموسم الجامعي: 2023/2022

توصيف المقياس وأبرز محتوياته:

يدخل مقياس جيوسياسية العلاقات الدولية ضمن السداسي الخامس في طور مرحلة الليسانس، وهو موجه إلى طلبة السنة الثالثة علاقات دولية، حيث يحتوي عديد المحاضرات التي تنطلق من التعريف بمفهوم الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالعلوم الأخرى، بينما تتطرق ثاني المحاضرات إلى التطور التاريخي للجغرافيا السياسية عبر العصور حتى وصولها للدراسات والمفاهيم الحديثة، فيم تتعرض ثالث المحاضرات إلى أبرز مناهج البحث في الجغرافيا السياسية، والتي تساعد الطالب في كيفية دراسة الدول والأنظمة دراسة جيوبوليتيكية، أما المحاضرتين الرابعة والخامسة فتدرسان موضوعا رئيسيا من موضوعات الجيوبوليتيك، وهي الحدود السياسية، بدءا بتعريفها ونشأتها وتطورها، ووظائف الدولة من خلالها، وصولا إلى أنواعها وتصنيفاتها.

وتشرح المحاضرة السادسة أبرز نظريات الجغرافيا السياسية والتي تعرف بالإستراتيجيات البحرية والبرية ونظرية الإطار الهامشي، مع التركيز على روّاد تلك النظريات وتطبيقاتها في العلاقات الدولية، في حين توضح المحاضرة السابعة أثر التكنولوجيا الحديثة سواء الجوية والذرية والبحرية في نظريات الجغرافيا السياسية التقليدية. وتختتم المحاضرات بالإشارة إلى المجالات الجديدة في دراسات الجغرافيا السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في جغرافيا الإنتخابات، والتي تعتبر حقلا جديدا من حقول علم الجغرافيا السياسية.

المحاضرة الأولى: مفهوم الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالعلوم الأخرى

مقدمة:

يعد مصطلح الجغرافيا من ضمن المصطلحات المستخدمة منذ القديم، وقد دلّ على علم قائم بدراسة الأماكن من حيث تشابهها وتباينها والعلاقات بينها.

غير أن مصطلح الجغرافيا تطور مع مرور الزمان ليصبح مصطلحا تشاركيا مع مصطلحات أخرى، على غرار الجغرافيا الطبيعية والتي تعنى بوصف حال الطبيعة، ثم استخدم مصطلح الجغرافيا البشرية والذي عُرِّف بذلك العلم الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظواهر الثابتة والمتغيرة ذات الأصل البشري على سطح الأرض، وقد نتج عن الجغرافيا البشرية عدة فروع نذكر منها جغرافيا الأجناس أي السلالات البشرية، وجغرافيا المدن والجغرافيا الإقليمية والجغرافيا الإقتصادية، وكذلك الجغرافيا السياسية التي تسعى المحاضرة إلى التعرف على مفهومها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

أولا: تعريفات الجغرافيا السياسية

وفقا لحداثة مصطلح الجغرافيا السياسية مقارنة بحقول الجغرافيا الأخرى، فإنه شهد محاولات عديدة لإعطاء تعريف جامع لأهم ما يمكن أن يدرسه حقل الجغرافيا السياسية عموما، ويمكن أن نورد في هذا الإطار التعريفات التالية:

تعريف هارتسهورن: يرى الباحث الألماني هارتسهورن بأن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة التباين في الظاهرة السياسية من مكان لآخر، وتداخلها مع المتغيرات التي تحدث في سطح الأرض الأخرى، وخاصة في المكان الذي يقيم فيه الإنسان.

تعريف ألكسندر دوغين: يرى الفيلسوف وعالم الإجتماع الروسي دوغين بأن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الأقاليم السياسية ومظاهرها فوق سطح الأرض.

تعريف ويغرت: تعد الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والأرض، مع تأكيد واضح على إيضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية[1].

[1] فايز محمود العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010) ص ص. 16،17.

تعريف باوندز: تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة ملامح الدولة وسياستها وقوتها.

تعريف باشيون: تدرس الجغرافيا السياسية دور أي عامل جغرافي مؤثر في القرارات والتغيرات السياسية[1].

من خلال ما تقدم من تعريفات يمكن رصد بعض الإختلافات والناتجة من عدم الإتفاق على حدود واضحة لمجال دراسته، بيد أن جل التعريفات اتفقت تقريبا على التأثير المتبادل بين الجغرافيا وخصوصا المكان من ناحية وواقع السياسة وممارساتها من ناحية أخرى.

ثانيا: علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى

تأسيسا على ارتباط مصطلح الجغرافيا بالسياسة، فمن المعلوم أن للجغرافيا السياسية ارتباطا بالظاهرة السياسية وبالتالي بعلم السياسة والعلاقات الدولية، وكذلك بالظاهرة الاجتماعية التي لا يمكن أن تنفصل عن الظاهرة السياسية، وكذلك بعلم التاريخ والسكان.

1- علاقة الجغرافيا السياسية بعلم السياسة: تدرس الجغرافيا السياسية الدولة، وهو نفس الأمر بالنسبة لعلم السياسة، غير أن الأخير يدرس كل ما له علاقة بالسلطة كالدستور والإدارة والأحزاب السياسية، في حين تركز الجغرافيا السياسية فقط على العلاقات المكانية للأحداث والقرارات السياسية. كما يتفق علم السياسة مع الجغرافيا السياسية في اهتمامهما بالأحداث والعوامل المؤثرة على الدولة، غير أنهما يختلفان في زاوية الرؤية، إذ يركز علم السياسة على دراسة الإنسان والمجتمع باعتبارهما أساس التنظيم السياسي وعناصر بناء الحكومة، وكذلك على قرارات المؤسسات السياسية، في حين تدرس الجغرافيا تلك المؤسسات من ناحية تأثيراتها على السطح الجغرافي والبشري والطبيعي[2].

2- علاقة الجغرافيا السياسية بالتاريخ: يستدعي الجغرافي التاريخ لمساعدته في تفسير المشكلات والظواهر السياسية ذات الأبعاد الجغرافية السائدة في الوقت الحاضر، وكمثال على ذلك فإن باحث الجغرافيا السياسية ملزم بالعودة إلى نصوص الإتفاقيات التاريخية الموقعة بين طرفين متنازعين على مناطق حدودية أو مياه نهرية أو بحرية، وذلك لفهم أصل النزاع وأسبابه.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 17.

[2] قاسم الدويكات، **الجغرافيا السياسية** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي،ط.1، 2011) ص ص. 22،21.

3- علاقة الجغرافيا السياسية بالجغرافيا الإقليمية: تتعرض الجغرافيا الإقليمية إلى دراسة الإقليم الجغرافي(دولة مثلا) بجوانبه البشرية والطبيعية، أما الجغرافيا السياسية فتدرس ذلك الإقليم الجغرافي أو الدولة من حيث أنها وحدة سياسية تنتمي إلى نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي.

4- علاقة الجغرافيا السياسية بدراسات العلاقات الدولية: تشترك الجغرافيا السياسية مع العلاقات في دراستهما للسياسات الخارجية للدول والعلاقات بينها، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمعاهدات الدولية والإستراتيجيات العسكرية، حيث يحتاج تفسير كثير من العلاقات بين الدول، العودة إلى الظروف الجغرافية بينهما، فقد تؤدي ظروف جغرافية مشتركة (موارد طبيعية على الحدود مثلا) إلى نزاعات بين دولتين قد تتطور إلى حروب، كما أن ذات الموارد الجغرافية المشتركة قد تكون سببا في ازدهار العلاقات بين دولتين، نظرا للإستغلال المشترك والمتساوي لتلك الثروات. ويعد الجغرافي الأمريكي "إسحاق بومان" من أوائل الذين كتبوا عن العلاقات الدولية من وجهة نظر جغرافية في كتابه الصادر سنة 1921، والمعنون بـ" العالم الجديد: مشاكل في الجغرافيا السياسية"، حيث أبرز أهمية الأرض كعنصر مهم في تحليل العلاقات بين الدول، وإثارة المشاكل السياسية بينها.

5- علاقة الجغرافيا السياسية بعلم السكان: تساهم الدراسات الديمغرافية كتركيب السكان الإجتماعي والعرقي والطائفي ونموهم وحركتهم، في فهم عديد مشاكل وقضايا الجغرافيا السياسية، حيث يمكن مثلا معرفة سبب التوتر المتكرر للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، بالرجوع إلى العامل الديمغرافي المتمثل في ارتفاع عدد السكان وزيادة نسبة البطالة داخل المكسيك وتردي المعيشة، مما يولّد موجات هجرة كبيرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.21- 23.

المحاضرة الثانية: التطور التاريخي للجغرافيا السياسية

ظهرت الجغرافيا السياسية كعلم وفرع مستقل على خلفية نشر عالم الجغرافيا البشرية الألماني "فريديريك راتزل" كتابه الشهير المعنون بـ"الجغرافيا السياسية" سنة 1897، غير أن وصول الجغرافيا السياسية لأن تكون علما مستقلا بذاته مر بمراحل وفترات تاريخية متعددة بدءا من العصر اليوناني، ويمكن تلخيص أبرز تلك المراحل كالتالي:

1- الجغرافيا السياسية في العصرين اليوناني والروماني: يعد الفيلسوف اليوناني أرسطو(383-322ق.م) من أقدم الذين كتبوا في الجغرافيا السياسية، من خلال رسالته المعنونة باسم "السياسة"، والتي عرض فيها نموذجا مثاليا عن المدينة (الدولة)، إذ ركز على عنصري السكان وطبيعة المنطقة باعتبارهما أهم عناصر قوة المدينة. كما تضمّنت أفكار أرسطو دراسة الحجم الأمثل للسكان وتوزيعهم، ومساحة المكان، ودور كل ذلك في قوة الدولة، إضافة إلى اهتمامه بدراسة العاصمة وأهمية موقعها الإقتصادي والإستراتيجي، ومناطق الحدود بين المدن والأمم المختلفة والتكامل بينها.

غير أن دراسات أرسطو شابتها بعض المفاهيم غير العلمية، حيث ذكر بأن سكان المناطق الباردة (الأوروبيون) يتصفون بالحيوية وقلة الذكاء، والعكس بالنسبة لسكان آسيا، في حين أن الإغريق- وهو من ضمنهم- يمتلكون أفضل ما للطرفين (حيوية الأوروبي وذكاء الآسيوي).

كما قام "استرابون"(63-24ق.م) الإغريقي الذي عاش زمن الإمبراطورية الرومانية بدراسة شروط نجاح الدول كبيرة الحجم، وخلص إلى أنه لكي تقوم الإمبراطورية الرومانية بوظائفها بنجاح، لابد أن تكون ذات حكومة مركزية قوية وحاكم واحد للدولة[1].

2- الجغرافيا السياسية في العصور الوسطى: شمل سقوط الإمبراطورية الرومانية وتدهورها جميع مجالات العلم في أوروبا، بما في ذلك الدراسات الجغرافية، واستمر ذلك الوضع نحو ألف سنة، أي إلى غاية نهاية القرن الخامس عشر تقريبا، وفي حين اهتم الدارسون في أوروبا في تلك الفترة بتصنيف المعلومات ومحاولة تقريبها من وجهة نظر الكتاب المقدس، كان المسلمون يحرزون التفوق في مختلف

[1] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية** دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2009) ص ص.18،19.

المجالات، بما في ذلك الدراسات الجغرافية، ويعتبر العلامة العربي عبد الرحمان بن خلدون من أهم المساهمين في مجالها، من خلال تركيزه على القبيلة والمدينة باعتبارهما عنصران مهمان في الهرمية السياسية عند العرب، ولقد أعطى بن خلدون أول الأسس فيما يخص دورة حياة الدولة، وأوضح العلاقة بين نمط الحياة ومفهوم الدولة، وبيّن بأن مفهوم المواطن الدائم يختلف بين نظرة كل من سكان المدينة المشتغلين بالتجارة والصناعة، وبين البدوي الذي لا يعيش استقرارا في الإقامة، فالقومية بالنسبة لسكان المدن مرتبطة بالأرض على أسس تبادلية سياسية واقتصادية، وليس على أساس رابطة الدم كما هو الأمر بالنسبة للبدوي[1].

وقد تحدث ابن خلدون في كتابه المشهور بالمقدمة عن الأقاليم الجغرافية السبعة وقد رصد عنوانا سماه "في المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم"، وخصص من ذلك عنوانا فرعيا سماه "في أثر الهواء في أخلاق البشر"، حيث ذكر بأن شعوب السودان – والتي يقصد بها القسم الجنوبي من الصحراء الأفريقية الكبرى– يمتازون بالخفة والطيش وكثرة الطرب والولع بالرقص وعلامة الحمق، بسبب الحرارة التي ملأت أجسادهم والتي تجعلهم يترجمونها بالفرح والسرور والانبساط الموصل للطيش[2].

3- الجغرافيا السياسية في عصر النهضة: مع بداية القرن السادس عشر شهدت الدراسات الجغرافية في أوروبا تصاعدا كبيرا، فقد اهتم الكثير من الدارسين بعلاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، ومن أهم الرواد في هذا المجال نجد:

أ. **جون بودان (1530–1569م)**: من خلال كتبه الست عن الجمهورية، والتي تحوي أفكارا تماثل ما طرحه أرسطو وابن خلدون، حيث أشار بودان إلى أن ملامح الدولة القومية تتحدد أساسا تبعا لمناخها وطوبوغرافيتها، فالمناخ والطوبوغرافيا يختلفان من منطقة لأخرى، وهما يمثلان انعكاسا للبيئة الطبيعية التي توضح نشاط السكان، لذلك يعتبر بودان " مؤسس النظرية الحتمية الشاملة"،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 21،20.

[2] عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة** كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،ج.1 (الدار التونسية للنشر،1984م) ص.127.

فطبيعة الإنسان ومهاراته ورغباته، إضافة إلى النظام السياسي الذي يحكمه، تعكس مدى ارتباط الإنسان بالأرض.

ب. شارل بارون دو مونتسكيو(1689–1755م): تأثر مونتسكيو بالنظرية الحتمية لجون بودان، إذ استنتج أن سكان مناطق المناخ الحارة يفضلون الحكم المطلق ويرضون بالعبودية، أما سكان المناطق الباردة فيفضلون الديمقراطية والحرية، ووفقا لذلك طرح مونتسكيو نموذجاً عالمياً للجغرافيا السياسية أكّد فيه على أن الديمقراطية والحرية تزدادان كلما زاد البعد عن خط الإستواء[1].

4- الجغرافيا السياسية في القرن التاسع عشر: في النصف الأول من القرن التاسع عشر برز الجغرافي الألماني "كارل ريتر"(1779– 1859م) كواحد من أبرز الرواد المساهمين في مجال الجغرافيا السياسية، حيث ذكر بأن الحضارات الإنسانية من أصول عضوية وأنها تولد وتنمو وتموت. أما النصف الثاني من ذات القرن فقد شهد على ظهور أفكار ودراسات جديدة في العلوم البيولوجية تزامنا مع ظهور نظرية داروين سنة 1859(نظرية الإختيار الطبيعي)، وقد انعكست تلك النظرية بتأثيراتها على كافة مجالات العلوم ومنها علم الجغرافيا، خاصة مع كل من هربرت سبنسر وفريديريك راتزل.

ويعد كتاب فريديريك راتزل (1844-1904) المعنون بـ:" الجغرافيا السياسية" Politish Geography أول معالجة أكاديمية لعلم الجغرافيا السياسية، حيث عرّف الدولة بأنها كائن مرتبط بالأرض، وأنها كسائر الكائنات الحية تمر خلال عملية تطورية، وأنها لا تملك إلا أن تنمو أو تتلاشى، إذ لا يمكن أن تظل ساكنة، واعتقد راتزل أن الدولة القوية يجب أن تتمتع بمساحة أكبر كي تستطيع البقاء، وأن امتداد أطرافها وتباعد جيرانها يعتبر دلالة على قوتها الداخلية وتزايد عدد سكانها[2].

5- الجغرافيا السياسية في القرن العشرين: يعد عالم الجغرافيا السويدي رادلف كيلين (1864–1922م) من أوائل من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية، وانطلاقا من اعتقاده بالنظرية العضوية في دراسة الدولة، شبَّه كيلين الدولة بالحيوان في النظرية الداروينية، والذي ينهمك في صراع شديد من

[1] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص.23،22.

[2] فايز محمد العيسوي، **مرجع سابق**، ص ص.23-25.

أجل البقاء، لكنه ذكر بأن للدولة حدودا وعاصمة وخطوط اتصالات وثقافة ووعيا، كما لم ينف أيضا أن وجود الدولة في حد ذاته يبقى مرهونا في النهاية بأيدي الأفراد، ومن هنا اعتبر بأن جهود حكومات قوية توسعية هي سبب رئيس في ظهور عدد قليل من القوى العظمى، وقد تبنى كيلين الخطوات التالية في تحليل الدول:

- **الجيوبوليتيك:** بمعنى البيئة الطبيعية للدولة.
- **الديمغرافية السياسية:** وتركز على سكان الدولة.
- **الإقتصاد السياسي:** ويركز على موارد الدولة الإقتصادية.
- **علم الإجتماع السياسي:** ويركز على الهيكل الإجتماعي للدولة.
- **حكومة السياسة:** أي حكومة الدولة[1].

6- الجغرافيا السياسية بين الحربين العالميتين: منذ إنشاء معهد الجيوبوليتيك في ألمانيا سنة 1924، أصبح معنى الجيوبوليتيك يدل على دراسة تأثير العوامل الجغرافية والإقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية بشكل خاص.

وقد قام الجنرال الألماني هوسهوفر بتجميع الدراسات الجغرافية، وقدم تفسيراتها إلى أدولف هتلر، وتحت إشراف المعهد أصبحت الجغرافيا "جغرافيا الحرب تحديدا" محل اهتمام قومي من قبل الألمان عامة، وقد عرّف هوسهوفر وأتباعه الجغرافيا السياسية على أنها:"علم العلاقات الأرضية وأثرها في التطورات السياسية"، واستندوا في أفكارهم على نظرية الجغرافي الإنجليزي هالفورد ماكيندر عن قلب العالم.

وقد برّر هوسهوفر فكرة المجال الحيوي معتبرا أن توسيع حدود الدولة ضرورة بيولوجية لنموها، وانساق في كتاباته خلف أفكار الألماني فريديريك راتزل وتلميذه رادلف كيلن من خلال اعتباره بأن الدولة كائن عضوي يحتاج للإكتفاء الذاتي، والذي لا مشكلة في تحقيقه من خلال ضم أراض جديدة[2].

7- الجغرافيا السياسية بعد الحرب العالمية الثانية: ظل الدارسون حتى العقد السادس من القرن العشرين (وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية) على قناعة بأن الجغرافيا السياسية ما هي إلا فرع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 30-31.

[2] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص 32- 34.

تكميلي في العلوم الجغرافية، ورأوا بأن المشكلة الأساسية في الجغرافيا السياسية هي تورّطها المفرط في دراسة القوة السياسية والملامح العامة للدولة.

وفي الوقت الذي ركز فيه الألمان على الملامح العضوية للدولة (الدولة كائن حي) ذهب كل من ويتلسي وهارتسهورن إلى تبني ما يسمى بـ: "المدخل الإقليمي"، بمعنى التركيز على اعتبار أن الدولة تمثل مساحة فريدة، وأن على الجغرافيين السياسيين الإهتمام بدراسة المجموعات السياسية من جانب المنطقة الجغرافية.

وقد عرف جاكسون الجغرافيا السياسية سنة 1964 بأنها تدرس التحليل المساحي للظاهرة السياسية، أي داخل محتواها المساحي.

وقد ساعدت كتابات ويتلسي وهارتسهورن على إعادة الثقة إلى الجغرافيا السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدخلت مقررات الجغرافيا السياسية في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ومدارسها بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب العالمية الثانية، في حين رفض الجغرافيون الإنجليز المدخل الإقليمي، لأنهم رأوها غير متسق مع مقولات ماكيندر، ووضعهم السابق كامبراطورية مترامية الأطراف.

وفي سنة 1968 بدأ الجغرافيون السياسيون يفكرون في كيفية جعل الجغرافيا السياسية علما كميا، حيث أدخلت ضمنها الدراسات الإنتخابية، والتي تطورت مع حلول منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهو ما جعل علماء السياسة يقرون بأن تلك الإسهامات في حقل الجغرافيا السياسية أدت إلى اكتشاف مناطق خضراء جديدة لم تكن متوقعة في النظرية السياسية، وهو ما كان له الأثر الواضح في انتهاء الركود الذي أحاط مجال دراسة الجغرافيا السياسية.

المحاضرة الثالثة: مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

تعددت مناهج البحث والدراسة في الجغرافيا السياسية بالرغم من حداثة نشأة هذا العلم، ونجد من أبرزها:

أولا: المنهج المورفولوجي: ويهتم بدراسة حجم الدولة وشكلها، من خلال تحليل التركيب الداخلي لإقليم الدولة تحليلا وصفيا وتعليليا على أساس جغرافي، وتحديد منطقة القلب أو النواة، والعاصمة والمناطق الحضارية والإقتصادية والثقافية داخل الدولة وكذلك طبيعة النظام السياسي المكوِّن للدولة، بينما يضم التركيب الخارجي الخصائص المورفولوجية الخارجية المتمثلة في حجم وشكل وموقع الدولة وحدودها.

ثانيا: المنهج التاريخي: ويهتم بدراسة الجغرافيا السياسية من الزاوية التاريخية بغية فهم مشاكل الماضي وتكوين خلفية سياسية واضحة ومفيدة في دراسة الحاضر. ويتناول هذا المنهج بالبحث التاريخ السياسي للدولة منذ نشأتها وصولا إلى شكلها المعاصر، مركّزا على الماضي من أجل تحليل الأحداث السياسية والبحث عن جذور عديد المشكلات التي تعاني منها بعض الدول.

غير أن عيب هذا المنهج يتمثل في التضليل أحيانا، بسبب أن الظواهر التاريخية قد تكون مرتبطة بظروف متغيرة وأحداث خاصة لا يمكن تعميمها أو الحكم عليها، إلا أن ذلك لا يلغي أهميته كمنهج مهم ومساعد.

ثالثا: منهج تحليل قوة الدولة "المنهج التحليلي": ويعد ضمن أهم المناهج المفضلة لدارسي العلوم السياسية، حيث يهتم بدراسة تحليلية لمكونات الدولة وإظهار نقاط القوة والضعف بها، وايضاح العلاقة التي تربط بين أجزائها والتي تربطها أيضا بالدول المجاورة[1].

وقد ساد هذا المنهج في فترة ما بين الحربين العالميتين، وهو الذي يؤدي إلى الجيوبوليتيكا بشكل واضح (أي فكرة التوسع والمجال الحيوي).

[1] محمد رزيق، **الجيوبوليتيكا** المفاهيم والدلالات- المدارس والنظريات (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.1،2014) ص ص.30،29.

ويركز المنهج التحليلي على إظهار قوة الدولة ودراستها من خلال المقومات الطبيعية والبشرية كما يلي:

– الشق الطبيعي: من خلال دراسة كل من الموقع والتضاريس والمناخ والنبات الطبيعي والمسطحات المائية وأثرها جميعا في قوة الدولة.

– الشق البشري: ويتمثل في دراسة مقومات الدولة من خلال سكانها من حيث الكم والخصائص، ودراسة استغلال الإنسان لموارده الطبيعية، واستخدامه طرق النقل، واتجاهات الحركة داخل الدولة، إضافة إلى دراسة الشكل السياسي للدولة وأثره في قوتها وتماسك أركانها.

ويعد هذا المنهج مساعدا بدرجة كبيرة على فهم عديد الحقائق الخاصة بالدولة سواء كانت إيجابية أ وسلبية[1].

رابعا: المنهج الوظيفي: ويعنى بالوظيفة التي تقوم بها الدولة أو الوحدة السياسية، أو أجزاء من هذه الدولة داخلياً، ممثلة في محافظات أو بلديات أو أي تقسيم إداري آخر، وتتكون كل منطقة أو إقليم أو وحدة سياسية من عدة وحدات سياسية أصغر منها تخضع لها، على أن هذه الوحدات السياسية الصغرى تكون مرتبطة بالدولة الأم بشكل وثيق، وحتى تكون الدولة قوية يجب أن تضم أجزاءها برباط قوي يصهر جميع مكوناتها ضمن الجسد الواحد وهي الدولة الأم التي تمثل الولاء الأعلى والأقوى، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تفعيل السلطة لقيم المواطنة وروح التسامح والعدالة والمساواة والتنمية الإقتصادية في المجتمع[2].

كما يعنى هذا المنهج بوظيفة الدولة خارجيا، من خلال بحث ما إذا كانت الحكومة مستقلة في قراراتها أو خاضعة لنفوذ أجنبي، وهل هناك مشاكل قائمة مع دول الجوار، وهل يعتمد الإقتصاد المحلي للدولة على دولة أخرى[3].

وبالتالي فإن هذا المنهج معني ببحث وظيفة الدولة داخليا وخارجيا، ومن ثم الحكم على موقعها سواء في الساحة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

---

[1] حسن خليل، **مرجع سابق**، ص ص.51،50.

[2] **المرجع نفسه**، ص.52.

3 فتحي محمد أبو عيانة، **الجغرافيا السياسية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجماعية،1995) ص.13.

المحاضرة الرابعة: الحدود السياسية

سيتم معالجة موضوع الحدود السياسية من خلال محاضرتين، تتناول الأولى ماهية الحدود ونشأتها وتطورها ووظائفها، فيم تتطرق المحاضرة الثانية إلى تصنيف الحدود.

أولا: ماهية الحدود

تعني الحدود في اللغة الفاصل أيا كان خطّا أو منطقة متسعة من الأرض.

أما اصطلاحا فتعني الحدود في الجغرافيا السياسية، الخطوط التي تحدد الأبعاد الجغرافية للدولة ورقعتها المساحية كدولة مستقلة ذات سيادة، والتي تنتهي عندها سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى، وتدخل ضمن إطار هذه الحدود المسطحات المائية التي تشرف عليها أراضي الدولة، والتي تعرف بالمياه الإقليمية، كما تدخل فيها طبقات الجو العليا التي تغطي أرضها ومياهها الإقليمية، فيما يعرف بالمجال الجوي.

فالحدود إذاً موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين، وينتهي عند هذه الحدود نفوذ كل منهما وقوانينهما.

– ترسم الحدود على خرائط لتبين مساراتها بين الدولتين المتجاورتين، وعلى الطبيعة تحدّد بأسلاك شائكة أو علامات من قطع الأحجار تغرس في الأرض، وهناك نقط حراسة على مسافات متباعدة على طول الحدود، وهناك أيضا نقاط جمارك، ولكل دولة على الجانبين نقاط جمارك خاصة بها، وتقع على مسافات قريبة من الحدود على الجانبين[1].

التمييز بين الحدود والتخوم: تعني التخوم Frontiers مساحات من الأرض، بينما الحدود Boundaries فهي عبارة عن خطوط، ويستخدم بعض الجغرافيين كلمة تخوم على أنها مناطق الحدود، تمييزا لها عن كلمة الحدود التي تعني في نظرهم خطوط الحدود. فالتخوم عبارة عن مناطق حدية فاصلة كانت أكثر شيوعا في فترة العصور القديمة والوسطى، وكانت مناطق التخوم تظهر غالبا بين مجال نفوذ الدول الكبيرة مثل مناطق التخوم بين الدول العربية الإسلامية والدولة البيزنطية، وبين الإمبراطورية الفارسية ونظيرتها الرومانية، حيث كانت هناك مساحات كبيرة من سطح الأرض خالية

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2008) ص.85.

بسبب عدم صلاحيتها للسكن في تلك الأوقات، كالصحاري والغابات والمستنقعات والجبال، وكانت تلك المساحات تترك على أساس أنها حواجز واقية، ومن خلالها وفي ظل حمايتها تستطيع الأمم والشعوب تنظيم نفسها سياسيا، وغالبا ما تكون تلك الأراضي مناطق انتقال وتداخل بين أراض وشعوب مختلفة. ومع تزايد كثافة السكان وتقدم وسائل المواصلات وقيام الدولة المركزية القادرة على ممارسة سيادتها الكاملة على الإقليم، ومع زيادة معلومات الإنسان الجغرافية عن سطح الأرض وتقدم فن المساحة، كان لا بد من أن تنكمش مناطق التخوم وتتحول إلى خطوط حدية لا يتعدى عرضها سنتيمترات.

ثانيا: نشأة وتطور الحدود

لم تعرف الجماعات البشرية القديمة حدودا بالمعنى المتعارف عليه حاليا، نظرا لحداثة ظهور الدولة أصلا، وقد مرت فكرة تحديد الحدود وتخطيطها بمراحل قبل وصولها إلى شكلها الحالي، وارتبط ذلك بنشأة الدول وتطورها منذ بداية العصور التاريخية، وأهم هذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: عاش الإنسان في بداية التاريخ البشري حياة البداوة، حيث كان يتنقل ويعيش على الإلتقاط والجمع والصيد، وكان مجال تنقّله فسيحا، حيث لم تكن هناك صدامات بين السكان نظرا لقلتهم ولشساعة المساحة التي يتنقلون فيها، فكانت الحدود غامضة، ولم تكن هناك مشاكل لما يسمّى اليوم حدوداً سواء كانت خطوطاً أم مناطق. غير أن بعض القبائل البدائية نظرت لأراضيها نظرة تقديس، من خلال وضعها لأحجار تميز بها نهايات مناطقها[1].

المرحلة الثانية: مع تكاثر السكان تطور نشاط الإنسان إلى حرفة الرعي، وهي مرحلة يكثر فيها التنقل والإختلاط، وهنا بدأت الحدود تتسع. ومع ممارسة الإنسان للزراعة زادت أسباب الإستقرار، ونشأت القرى وازداد الإتصال بين الجماعات، كما ازدادت المنازعات بين الرعاة المتجولين والمزارعين المستقرين، مما استدعى عقد اتفاقيات انتهت إلى ما يعرف بالمناطق الفاصلة (التخوم) Frontier Areas للفصل بين تلك الجماعات، وقد عاشت في تلك التخوم جماعات بقصد الحراسة وصلت في تنظيمها إلى درجة الإمارة أو الدولة الصغيرة التي سميت بالدول الحاجزة Buffer States، ونذكر من

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.86-89.

ذلك إمارة الغساسنة(220–638 م) التي كانت تحمي الدولة البيزنطية من الشرق وإمارة المناذرة(268–633 م) في الحيرة التي كانت تحمي الدولة الفارسية من الجنوب الغربي، وكانت تلك الإمارات تقوم بصد القبائل الرعوية التي تهدِّد الدولتين.

وفي الأراضي السهلية اتخذت عديد الشعوب حصونا دفاعية لحماية نفسها من الإعتداءات الخارجية، والتي اتخذت شكل حوائط وأسوار، كسور الصين العظيم الذي أقامه الصينيون منذ 221ق.م على الأطراف الشمالية لبلادهم لصد غارات المغول والتاتار، وقد بنى الرومان حائطا عند الأطراف الشمالية لإنجلترا لصد الاسكتلنديين الذين أغاروا على أراضي الرومان من جهة الشمال وهدّدوا الإنجليز.

المرحلة الثالثة: مع ازدياد عدد السكان بشكل كبير أصبح لا بد من إيجاد خط وسط منطقة الحدود أو ضمها لإحدى القوتين المتجاورتين، وظهر في هذه المرحلة مصطلح "الحدود" فعليا، والتي تم تعيينها على الخرائط، ولم يتم تخطيطها على الطبيعة إلا في بعض الأماكن، وفي العصر الحديث تم تحديد الحدود على الخرائط بوضوح، ووقّعت الإتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالحدود، وأصبحت لها مشاكل معقدة.

وللحدود سواءً كانت خطًّا أم منطقة، عرض وطول، وهي منطقة احتكاك بين نظامين قانونيين، وتعني الحدود أخيرا الخطوط التي تعيِّن الحد الخارجي للدولة، وبداخلها تباشر الدولة سيادتها، وحاليا أصبحت الحدود ذات معنى واضح للإنسان كعنصر في الجماعة الدولية، إذ لا يمكنه عبورها إلا بعد إجراءات معينة من حكومته، لأنه عند هذه الحدود ينتهي اختصاص دولة ويبدأ اختصاص دولة أخرى[1].

ثالثا: وظائف الحدود

يمكن القول أن أهم وظيفة للحدود السياسية هي مسألة تعيين سيادة الدولة من الناحية الجغرافية، أي تحديد المدى الجغرافي الذي تبسط عليه الدولة سيادتها لتبدأ بعده سيادة دولة أخرى، ومن المعروف في علم السياسة وكذا في القانون الدولي، أهمية عنصر السيادة في تكوين الدولة، وأن الغلاف الذي يحفظ تلك السيادة وتحددها هي الحدود.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.89-91.

ويمكن إجمال أهم وظائف الحدود فيما يلي:

1- **الدفاع عن الدولة وتأمين الأمن للشعب:** وتشترك في هذه الوظيفة العديد من المصالح الحكومية من خلال:

- الحجر الصحي: ويتمثل في مراقبة ومنع دخول الأمراض والأوبئة الخطيرة على حياة السكان، ولهذا فلوزارة الصحة دور أساسي يتمثل في إنشاء المعازل الصحية والتي يوضع فيها من يحتمل في إصابتهم بالأمراض المعدية أو الأوبئة، ولهذا قامت الدول بالمساعدة في إنشاء نظام دولي لإصدار شهادات صحية دولية يتوجب على كل مسافر حملها حتى لا يتعرض للحجر الصحي عند وصوله إلى الدولة المسافر نحوها.

- الحجر الزراعي: ويتمثل في منع دخول الآفات الزراعية التي تهدد اقتصاد الدول الزراعية، فهدف الدولة وخاصة المعتمدة على الجانب الزراعي بشكل كبير، هو المحافظة على جودة إنتاجها حتى تبقى ذات قدرة تنافسية في الأسواق العالمية، فقد تنقل بعض المواد الزراعية (بذور، أسمدة...) أمراضا فتاكة إلى البلاد.

- مراقبة ومنع دخول الأشخاص المهددين للأمن: إذ تمنع وزارة الداخلية دخول الأشخاص المهددين للإستقرار والأمن الوطني كالمهربين والمجرمين، وكذلك تمنع خروج مجرمي الداخل خارج حدود الوطن حتى لا يسيئوا لسمعة الوطن، كما للدولة دور بارز في مسألة ضبط العملة المهربة والمعادن الثمينة وجمع الضرائب والرسوم الجمركية[1].

- منع دخول الأفكار والمعتقدات الهدامة: من خلال مراقبة الصحف والمجلات والكتب التي تنشر مبادئ قد تضر بالمجتمع وتماسكه ومعتقداته، او تلك المحرضة على العنف، وهنا للدولة دور كبير وحساس جدا خاصة في ظل عالم الإنترنت، وإشكالية التوفيق بين احترام حرية انتقال المعلومة من جهة والحفاظ على المجتمع من القيم الفاسدة من جهة أخرى.

[1] محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية** (الإسكندرية: منشأة المعارف،1967) ص.44.

2- **تحديد هجرة الأفراد والإنتقال عبر الحدود:** من خلال تحديد الزائرين والعمال ورجال الأعمال ومراقبة موجات الهجرة غير الشرعية.

3- **تنظيم حركة القبائل الرعوية المتحركة بين الحدود:** فعديد القبائل البدوية لا تدرك معنى الحدود وهدفها هو توفير الماء والكلأ لأغنامها، وبالتالي على النظم السياسية الواقعة بين الحدود تسهيل حركة أولئك الرعاة حول الحدود للمحافظة على نشاطهم واستقرارهم[1].

1 حسام الدين جاد الرب، **مرجع سابق**، ص.93.

المحاضرة الخامسة: تصنيف الحدود السياسية

يختلف تخطيط الحدود السياسية تبعا لاختلاف ظروف المكان والزمان التي خططت فيه، فهناك حدود خططت قبل وجود السكان حولها، كالحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهناك حدود رسمت بعد تعمير مناطق الحدود وأخذ فيها برغبة السكان وانسجامهم دينيا ولغويا وعرقيا، كالحدود بين الهند وباكستان، وهناك نوع ثالث من الحدود فرض على الدول دون مراعاة لاختلاف الدين أو اللغة أو الحضارة أو رغبة الشعوب، وتدخل ضمن هذا النوع الدول العربية والأفريقية، وألمانيا والدول المجاورة لها.

ويمكن تقسيم الحدود السياسية حسب نشأتها إلى طبيعية وتاريخية وهندسية وعرقية ومعقّدة، يمكن تفصيلها كالتالي:

1- الحدود الطبيعية: وهي الحدود التي تتبع ظواهر طبيعية كالجبال أو الصحاري أو البحيرات أو الخلجان، أو الأنهار والمستنقعات، وهذه الظواهر الطبيعية بالإضافة إلى خطوط السواحل تسمى ظواهر سياسية طبيعية، وتمثل حواجز طبيعية أمام حركة السكّان الذين تقل كثافتهم في تلك الأماكن. وقد اعتبرت الحدود السياسية الطبيعية من أفضل أنواع الحدود نظرا لكونها تعد حاجزا ومانعا يوفر الحماية للدولة ضد أي تدخل من تلك الناحية، ومن أمثلة تلك الحدود نجد جبال الهملايا بين الصين والهند وجبال الأنديز بين الشيلي والأرجنتين، وجبال الألب بين إيطاليا وكل من النمسا وفرنسا، وجبال زاجروس بين العراق وإيران، ونهر ريو غراند الذي يفصل بين الولايات المتحدة والمكسيك ونهر زمبيزي الفاصل بين زامبيا وزيمبابوي[1].

كما شكلت البحيرات عوامل وحدة وصراع بين الكيانات السياسية، ونجد من ذلك بحيرة لوسرن في سويسرا التي اعتبرت نواة لتكوين سويسرا الحديثة التي التقت حولها أربعة أقاليم، وكذلك البحيرات العظمى العذبة التي التقت حولها الولايات المتحدة وكندا من حيث كونها أفضل طريق للنقل، وكذلك لإقامة المدن الصناعية في كلا البلدين.

[1] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية** (القاهرة: دار الفكر العربي،1998م/1418هـ) ص ص.195-201.

كما أن هناك حدودا غابية بين فرنسا وسويسرا وحدودا صحراوية بين الجزائر وكل من موريتانيا والنيجر وبين مصر وليبيا ومصر والسودان وبين المملكة العربية السعودية واليمن وغيرهم.

غير أن تلك الحدود بالرغم من سهولة تحديدها خرائطيا إلا أنها لم تخل من صراعات دولية بشأن تحديدها على الطبيعة، من ذلك الجدل حول الحدود الجبلية هل تتبع لقمم الجبال أم لخط تقسيم المياه والذين قلما يتطابقان، وكذلك في الأنهار هل يتخذ مجرى النهر حدا سياسيا كما عملت بذلك عديد الدول أو رفض ذلك نظرا لأن مجرى النهر قد يتغير كما وقع لنهر ريوغراند. وذات الأمر ينسحب على البحيرات والغابات، مما يستدعي عقد اتفاقيات دولية لتنظيم تلك الحدود، وهو ما توافق عليه دول وترفضه أخرى.

وبشأن أهمية الحدود الطبيعية كحدود تساعد الدول على أمنها خصوصا الجبال أو البحار، فإن هذا الوضع قد تغيَّر مع التقدم التكنولوجي الذي تطورت فيه وسائل الهجوم والأسلحة الجوية المختلفة[1].

2- الحدود التاريخية: وهي التي تتبع لتقسيمات سياسية قديمة، وتتغير وفقا لتغير الوقائع التاريخية، حيث يؤدي تخلص عديد المناطق من المستعمرات إلى استحداث حدود سياسية جديدة مثل الصومال الذي كان سابقا متكونا من الصومال البريطاني والصومال الإيطالي، والحدود البولندية والألمانية السابقة قبل أن تتغير إلى بولندا الحالية المطلة على بحر البلطيق، وحدود الدولة العثمانية سابقا في شرق أوروبا، فهي حدود سياسية تغيرت جميعا بتغير الأحداث والوقائع التاريخية[2].

3- الحدود العرقية: وهي الحدود التي تفصل الشعوب ذات الخصائص المميزة على أساس عوامل معينة مثل اللغة والدين والقومية والسلالة, وإذا وضعت الحدود بدقة فإنها تقلل من فرص الاحتكاك بين الدول، ذلك لأن كل إقليم سيحوي داخل حدوده مجموعته البشرية الخاصة.

ويلاحظ أن الحدود الاثنية (العرقية) غالبا ما تكون صعبة التحديد خاصة إذا كانت المجموعات المتنوعة قد استوطنت منطقة حدود معينة فترة زمنية طويلة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.201،197.

[2] **المرجع نفسه**، ص . 193.

وقد أعيد رسم كثير من الحدود السياسية في وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى بغرض فصل المجموعات الحضارية غير المتشابهة قدر الامكان, وقد اتبع في سبيل ذلك الاستفتاء أحيانا للوقوف على رغبات السكان في مناطق التخوم, فمثلا نتج عن مؤتمر فرساي الذي انعقد عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ضم 3.300.000 ألماني و700.000 مجري و800.000 بولندي داخل حدود تشيكوسلوفاكيا, وأن أكثر من 900.000 ألماني بقوا داخل حدود بولندا وحوالي 240.000 ألباني بقوا في يوغسلافيا.

وهذا النوع من الحدود غير شائع على الخريطة السياسية للعالم نظرا لاختلاط وتداخل الشعوب, بحيث يصعب الفصل بينهما, وتوجد هذه الحدود بين تركيا وسوريا وبين العراق وإيران وبين الصين والهند...وغيرها.

وقد اقترنت الحدود السياسية غير الطبيعية, خاصة في العالم الثالث بعديد المشكلات السكانية والاقتصادية المعقدة, وهو ما أنهك عديدا من الدول بعد استقلالها نظرا لما تستند عليه من مكونات اقليمية ممزقة تفتقر للتكامل, فضلا عن إعارتها لأسباب النزاع بين الدول المتجاورة, وتعاني قارة أفريقيا أكثر من غيرها من هذه المشاكل نظرا لأن الحدود غير الطبيعية تتمثل في أكثر من ثلث أطوال حدودها, إضافة إلى رسوخ النظم القبلية والرعوية على طول أنحائها[1].

4- الحدود الهندسية: وتضم عددا من الأشكال الفرعية وهي:

أ- الحدود الفلكية: وهي التي تتفق إما مع خطوط الطول وتتجه من الشمال إلى الجنوب، وإما مع دوائر العرض فتأخذ اتجاها من الشرق إلى الغرب.

ب- الحدود التي تأخذ شكل خطوط مستقيمة أو دوائر لا تتفق مع أي خط من الخطوط الفلكية، وقد تأخذ زوايا معينة على هذه الخطوط

ج- الحدود التي تمتد موازية أو على مسافات متساوية من أحد الأنهار أو السواحل، أي أنها تربط بخط طبيعي ولكنها لا تلتزمه.

[1] حسام الدين جاد الرب، **مرجع سابق**، ص ص.135،134.

فالحدود الهندسية بأنواعها المختلفة لا تستند لأي أساس طبيعي أو بشري أو تاريخي، وإنما هي نتيجة اتفاقيات ومعاهدات ومؤتمرات دولية، وتوقيعها يتم على خرائط دقيقة معتمدة من الأطراف ذات الشأن.

وتنتشر الحدود الفلكية في المناطق التي تعرضت للاستعمار في أغلب الأحيان، لذاك نجد معظمها واقع خارج القارة الأوروبية التي رسمت غالبية الحدود السياسية لقارات العالم الأخرى.

ومن أهم الأمثلة على الحدود الفلكية في العالم نجد:

- الحدود المصرية السودانية التي تتفق مع خط عرض 22° شمالا.
- الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحرك مع دائرة عرض 49° شمالا، والممتدة إلى الغرب من البحيرات العظمى على محور عام من الشرق إلى الغرب، وتعتبر هذه الحدود أطول الحدود الهندسية في العالم، حيث يبلغ طولها نحو 2000 كيلومتر.
- الحدود المصرية الليبية المتفقة مع خط طول 25° شرقا
- الحدود بين الكوريتين المحددة بـ38° شمالا[1].
- الحدود بين فيتنام الشمالية والجنوبية والتي تسير مع خط عرض 17° شمالا

5- الحدود المعقدة: وهي تلك التي تشمل اثنين أو أكثر مما سبق ذكره من أنواع الحدود، فأجزاء من حدود الهند وباكستان كانت تاريخية وعرقية معا عند تحديدها، وكانت الحدود التشيكية الألمانية قبل سبتمبر 1938 حدودا طبيعية وعرقية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 130،131.

المحاضرة السادسة: نظريات استراتيجية في الجغرافيا السياسية

شهدت مفاهيم الجغرافيا السياسية تطورا بارزا في القرن التاسع عشر، وذلك من خلال إسهامات كل من ألفريد ماهان وهالفورد ماكيندر، والذين أبرزا أهمية الموقع الإستراتيجي في السيطرة على الساحة العالمية، وذلك بعد أن ظلت دراسات الجغرافيا الإستراتيجية رهينة لتأثير البيئة الطبيعية لمدة طويلة.

أولا: نظرية استراتيجية الموقع البحري:

يعتبر الأمريكي ألفريد ماهان (1840-1914م) من الأوائل الذين كتبوا في استراتيجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، وذلك قبل الحرب العالمية الأولى، إذ شارك في قيادة البحرية الأمريكية، وأمضى أربعين عاما في الأسطول البحري الأمريكي، وقد أثرت كتاباته في منهج الفكر البحري، على عديد الدول البحرية أمثال فرنسا واليابان وغيرهما، ومن أشهر كتاباته نجد: "أثر القوة البحرية في التاريخ بين (1660-1783م)" و "أثر القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية (1793-1832م)".

وأوضح ماهان بأن العامل الجغرافي الرئيس للقوة الذاتية لأية دولة لا يكمن في مساحتها، بل في طول خطوط سواحلها وطبيعة موانئها، وقد قدم مثالين على ذلك، حيث اعتبر أن الإمبراطورية الروسية تشكل مثالا واضحا لنقاط القوة والضعف في القوة الأرضية، فبالرغم من شساعة مساحتها إلا أن موقعها الحبيس جعلها امبراطورية مغلقة، وعلى عكس روسيا، رأى ماهان بأن الموقع الجغرافي لبريطانيا رغم صغر مساحتها، جعل منها امبراطورية شاسعة مستفيدة من ميزة تفوقها البحري، والذي مكّنها من التحكم في عديد النقاط الإستراتيجية البحرية كمضيق جبل طارق وقناة السويس ورأس الرجاء الصالح وسنغافورة وغيرهم، مما منحها مركز القيادة في أوروبا وآسيا والمحيط الهادي[1].

ورأى ماهان أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة بفضل موقعها الجغرافي، أن تنافس المملكة المتحدة على تصدر القوة العالمية، إذ ليس لها أعداء أقوياء على حدودها كالمملكة المتحدة، إضافة إلى توفرها على جميع ميزات الأمن والدفاع. وقد أثرت آراء ماهان فعليا على صانعي

[1] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص.58-60.

السياسة في بلده، حيث أنشأت الولايات المتحدة أسطولا بحريا قويا، وشقت قناة بنما، وسيطرت على قواعد بحرية في البحر الكاريبي والمحيط الهادي، كما فرضت حمايتها على جزيرة كوبا، واحتلت بورتوريكو سعياً منها لتأمين مدخل الملاحة في البحر الكاريبي.

محددات القوة البحرية عند ألفريد ماهان: طرح ماهان ستة عوامل اعتقد بأنها تحدد القوة البحرية نجملها في النقاط الأربعة التالية:

1- موقع الدولة الجغرافي: اشترط ماهان أن يكون موقع الدولة ذو واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة، وحبذا لو يتحكم في طرق التجارة الهامة عبر القنوات الملاحية أو الإشراق على المضائق, واعتبر أن موقع الدولة الجزري أفضل وأهم من المواقع البرية.

2- طبيعة شكل الدولة: أي شكل الخطوط الساحلية للدولة, فكلما سهل الوصول من حدود الدولة إلى البحر, كلما ازدادت قوة وثراء الدولة من خلال عديد الموانئ التي يمكن تشكيلها, ولكن ألفريد نبَّه إلى أهمية الدفاع عنها جيدا وإلا أصبحت عامل ضعف, كما أن العمق الدفاعي للدولة يزداد مع ازدياد مساحة الدولة داخليا.

3- حجم السكان: يرى ماهان أن حجم السكان الكبير عامل مهم يتيح للدولة بناء طواقم الأساطيل, ويمكِّنها من امتلاك القواعد والمستعمرات عبر البحار التي تحتاج أعدادا كبيرة من الجنود الإداريين.

4- توجه الحكومة والسكان البحريين: اعتبر ماهان أن الحكومات القوية هي التي تعطي اهتماما للبحار المشرفة عليها بنفس اهتمامها بالامتداد على اليابسة, فالبحر مصدر رخاء واستقرار ودفاع وأمن الدولة, فسعي الاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى توطيد علاقته بمصر واليمن وكوبا يندرج ضمن هذا السياق, فقناة السويس موجودة في مصر, واليمن تتحكم بمدخل البحر الأحمر, وكوبا في البحر الكاريبي وغيرها.

كما ألفت ماهان إلى أهمية ومدى استعداد السكان للإبحار والتجارة, فإذا لم يكن لديهم تلك الميول فلن يتمكنوا من بناء قوة بحرية[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.60-62.

ثانيا: نظرية قلب العالم:

نسبت هذه النظرية للعالم الجغرافي الإنجليزي "هالفورد ماكيندر"(1861-1947م) والذي اشتهر بكثرة كتاباته في مجال الجغرافيا السياسية، وكان أستاذا في جامعتي أكسفورد ولندن، وشغل العديد من المناصب الحكومية، وقد تأثر بالأحداث التي شهدها وبالنظريات التي كانت تهتم بدراسة النزاع الدائم بين الدول لتحقيق السيطرة العالمية ومنها نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان، كما تأثر بالحروب التي قامت بين روسيا واليابان في منشوريا وبين بريطانيا والبوير في جنوب أفريقيا.

ومن خلال دراسته لما تقدم من أحداث استطاع ماكيندر التوصل إلى نوع من العلاقات بين الأحداث التاريخية والعوامل الجغرافية، فوضع نظريته المشهورة بـ "قلب العالم" أو "قلب الأرض" Heart Land والتي تسمى أيضا نظرية القوة البرية. وقد وردت نظرية ماكيندر في بحث قدمه للجمعية الملكية البريطانية في مقال بعنوان:" المحور الجغرافي للتاريخ" The Geographical Pivot of History، وقد أثار هذا البحث جدلا ونقاشا كبيرا في الأوساط الجغرافية، وأصبحت نظريته تدرس كموضوع أساسي من موضوعات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، والتي أثرت بشكل واضح فيما بعد في الإستراتيجية الألمانية[1].

وقد اعتبر ماكيندر أن قلب العالم هو المجال الأوراسي(الأوروبي- الآسيوي) وأن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، وتمتد منطقة القلب من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غرباً، ومن جبال الهملايا جنوباً إلى بحر القطب الشمالي، حيث وجد ماكيندر أن هذه المنطقة عصية على قوى البحر.

وتحيط بمنطقة القلب جزيرة العالم، وهي عبارة عن هلال أو هامش يمتد من غرب أوروبا مرورا بالبحر المتوسط وأفريقيا وصولا إلى جنوب شرق آسيا والصين. وبعد جزيرة العالم نجد نطاقا آخر يعرف بالهلال الخارجي، والذي يشتمل على الأمريكيتين وأستراليا (العالم الجديد)[2].

---

[1] علي أحمد هارون، **مرجع سابق**، ص .321.

[2] السيد حسين عدنان، **الجغرافية السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر** (لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، ط. 2،1996) ص. 70.

ويمكن تلخيص نظرية ماكيندر بالعبارات الشهيرة التالية:

- **من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب الأرض**
- **من يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم**
- **من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله.**

وتقوم نظرية ماكيندر على فرضية الصراع بين قوى البحر والبر، وأن الغلبة ستكون لامبراطورية البر، ذلك لأن العصر البحري قد انتهى، كما أنه لا وجود لأراض جديدة ستكتشَف، وإن أعظم مساحة أرضية توجد في العالم القديم(آسيا وأفريقيا وأوروبا). وقد اعتبر ماكيندر أن مقاومة الإتحاد السوفياتي للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية تدعيم لنظريته، وأن الإتحاد السوفياتي يتمتع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الإستراتيجية.

وقد تعرّضت نظرية ماكيندر للنقد، حيث أن بريطانيا البحرية استطاعت السيطرة على نصف مساحة العالم دون أ تسيطر على قلب العالم، كما أن الإتحاد السوفياتي لم يتمكن من السيطرة على جزيرة العالم، وهو الذي سيطر على معظم مساحة قلب العالم بعد نهاية مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية، وأسّس لحلف وارسو سنة1955 والذي ضمه مع دول أوروبا الشرقية[1].

ثالثا: نظرية النطاق الهامشي Rimland:

بعد ظهور نظرية قلب العالم بنحو أربعة عقود برزت أفكار جديدة في مجال صراع القوى العالمية، تمثلت في إسهامات الجغرافي الأمريكي نيكولاس سبيكمان(1893-1943م)، وذلك عبر كتابه المنشور سنة 1944م تحت عنوان "جغرافية السلام" **Geography of Peace**، حيث رأى بأن السلام والأمن العالميين لن يتحققا إلا بمساهمة جميع العالم في صنعه، عبر قوة مسلحة عالمية تحافظ على فرضه.

وقد جاء سبيكمان بفكرة سماها "الأراضي الهامشية" أو "أراضي الإطار"، وهي الأراضي التي تحف الهارتلاند (منطقة قلب العالم التي عينها ماكيندر) وتحيط به، والتي تضم أوروبا الغربية البحرية والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين، ويشمل هذا الإطار الدول الواقعة بين روسيا

[1] **المرجع نفسه**، ص.71.

والدول البحرية الغربية، والتي تتمتع بعدد كبير من السكان وقدر وافر من الموارد الإقتصادية، كما أن البحر يعد مجالا هاما للنقل البحري والتجارة فيما بينها وبقية دول العالم.

وقد رأى سبيكمان أن السيطرة على أوراسيا تنبثق منطقيا من نطاق الإطار المحيط بالهارتلاند وليس من الهارتلاند ذاته، وقد عالج هذه الفكرة من وجهة النظر الأمريكية، ذاكرا بأن معظم الأراضي بين بولندا ونهر ينيسيئي والتي تمتد امتدادا شاسعا، تتميز بالإمكانيات الإقتصادية الهائلة في الوقت الذي تحوي فيه الأراضي الهامشية معظم سكان العالم وثرواته، وأوضح أن التاريخ لم يكن صراعا حاسما بين القوى البرية والبحرية، بل كان تنافسا بينها، بينما قامت أراضي الإطار "الريملاند" كمنطقة حاجزة بين الهارتلاند والإمبراطوريات الجزرية مثل بريطانيا واليابان.

ولذلك نادى سبيكمان بالقول على خلاف ماكيندر بأن:

- **من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا.**
- **ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.**

ومع ظهور الاتحاد السوفياتي بصفته المسيطر الأوحد على قلب العالم, أصبحت أراء سبيكمان أساس السياسة الأمريكية في احتواء المد الشيوعي في شرق أوروبا. حيث أحيط الاتحاد السوفياتي بسياج من الأحلاف كحلف جنوب شرق آسيا والحلف الأطلسي وذلك بقصد التحكم في نطاق الإطار والذي يفصل دول الهارتلاند عن البحار الدافئة, وإن كان هذا النطاق يشمل داخله ثغرات كبيرة منها دول شيوعية كالصين وفيتنام, أو دول أخرى غير منحازة[1].

وتوضح الخريطة رقم **-01-** موقع قلب العالم "الهارتلاند" "لماكندر"، أما الخريطة رقم **-02-** فتوضح الإطار الهامشي "الريملاند" لسبيكمان.

[1] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص.72-74.

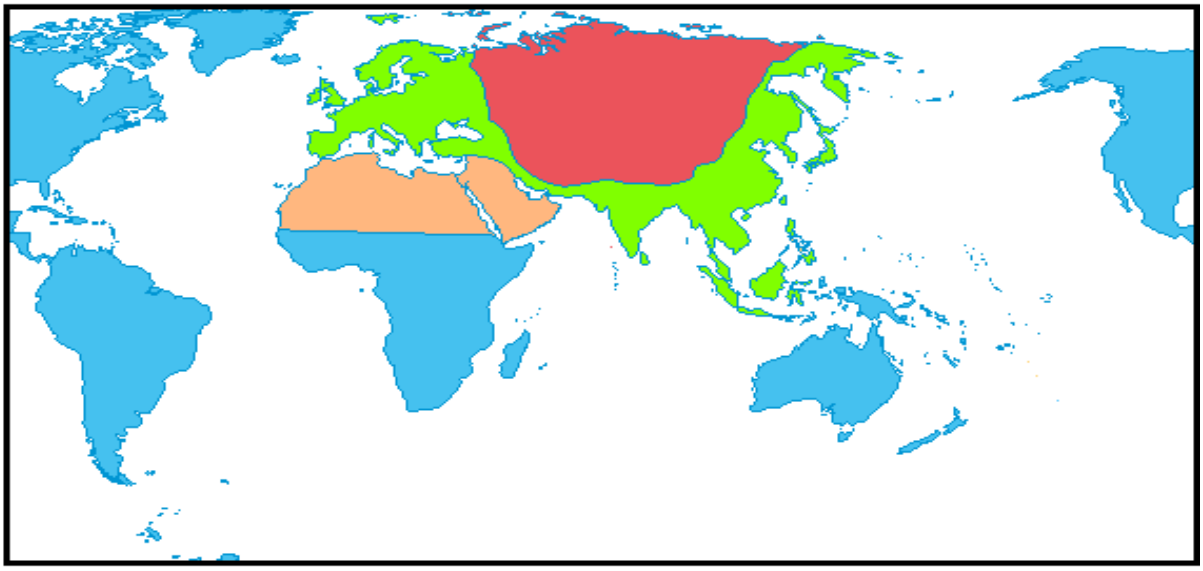

خريطة رقم 01: توضح موقع قلب العالم لـ"هالفورد ماكيندر"

خريطة رقم 02: توضح الاطار الهامشي لـ"نيكولاس سبيكمان"

المصدر: بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**،ج.2، تر: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد (الكويت: عالم المعرفة، يوليو2002)، ص. 101.

بالرغم من المنطق الذي يبدو في تحليل القوى العالمية والصراع بين قوى البر وقوى البحر على امتداد التاريخ الحديث لدى كل من ماهان وماكيندر وسبيكمان، إلا أن آراءهم لم تسلم من النقد، خاصة بعد المتغيرات الدولية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أثبتت هذه الأخيرة أن الثورة التكنولوجية الضخمة في مجال الدفاع العسكري، قللت إلى حد كبير من أهمية الظروف الجغرافية التي سبق أن وجهت سياسة القوى العالمية من قبل.

أولا: نظرية القوة الجوية

أحدث التقدم الذي طرأ على الطيران دورا فعالا خلال الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، وهو ما انعكس على الفكر الجيوبوليتيكي الذي تدعَّم بعديد الكتابات حول ذلك التقدم، حيث كتب مكلايش Macleish مقالا سنة 1942 بعنوان "توقع النصر" أشار فيه إلى أن الطائرة سوف تغير جغرافيا العالم وتاريخه، وأن القوة الجوية سوف تقرر مصير النصر، إذ لا أحد يشك فيما قامت به الطائرات خلال الحرب من رحلات من قارة إلى قارة، أو من قصف لأهداف لم يعتقد أحد إمكانية الوصول إليها.

ونشر وليام بوردون William Burdon مقالا سنة 1942 بعنوان: "توجه النقل الجوي الأمريكي نحو الشمال" ذكر فيه أن:" العشر أو العشرين سنة القادمة سوف تشهد وصول الطائرات إلى مركز له أهمية كبيرة في ثلاثة جوانب من النشاط البشري، فقد تصبح السلاح المسيطر في مجال الحرب، وتتفوق على الجيوش البرية والبحرية، كما ستلعب دورا هاما في مجال النقل"[1].

وفي سنة 1943م تحدث الجغرافي الأمريكي" إدوارد وارنر" على أهمية الطيران بقوله:" إن المبدأ الرئيس في تفوق القوة الجوية، أن الطائرات تمتلك القدرة على التواجد في كل مكان، ولها ميزة السرعة والإرتفاع التي تؤهلها لتدمير كل المنشآت السطحية على الشواطئ أو في الأعماق البرية، في حين تكون آمنة من أي ردود فعل أرضية.

[1] علي أحمد هارون، **مرجع سابق**، ص.341.

لذا فإن سيادة القوات الجوية في الأمور الحربية ستكون هي المرجّح للإنتصار العسكري[1].

نظرية ألكسندر دي سيفرسكي للقوة الجوية: يعد دي سيفرسكي أحد أبرز رجال القوة الجوية الروسية، وقد اقترن مفهوم القوة الجوية باسمه، رغم وجود الكثير ممن كتب في أهمية تلك القوة قبلَه، غير أن عديد المتخصصين يرون بأن كتاباته كانت متفرّدة في ذلك الحقل، وأبرز إسهام له كان كتابه المعنون بـ"القوة الجوية مفتاح البقاء" Air power :Key to Servival والصادر سنة 1950م، والذي رسم فيه خريطة للعالم حدّد من خلالها مجال قدرة القوة الجوية التابعة لكل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية سيطرتهما على قارات العالم، وذلك بعد اقتناعه بتفوق السلاح والقدرة الجوية على القدرة البرية والبحرية.

وقد حدد سيفرسكي على خريطته دائرتين صغيرتين، تمثل الأولى القلب الصناعي السوفياتي، أما الثانية فتمثل القلب الصناعي الأمريكي، وأما الدائرتان الكبيرتان المتداخلتان فإن الأولى منهما تحدد منطقة سيادة القوة الجوية السوفياتية والتي تضم الجزء الأكبر من قارة أفريقيا وجميع جنوب شرق آسيا والحافة الشمالية من أستراليا، بينما تضم الدائرة الثانية منطقة سيادة القوة الجوية الأمريكية والتي تشمل أمريكا الشمالية واللاتينية[2]، كما هو مبين في الخريطة رقم **-03-**

وأما النطاق الذي يتداخل فيه النفوذ السوفياتي مع الأمريكي، فقد عبر عنه سيفرسكي بـ"منطقة تحديد المصير" Area of Dicision والتي اعتبرها منطقة السيطرة العالمية، والتي تضم كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا شمال الصحراء الكبرى ومعظم آسيا والجزر اليابانية والجزر البريطانية، والوطن العربي كاملا، وبالتالي لخِّصت نظرية سيفرسكي في المقولات التالية:

- **من يملك السيادة الجوية يسيطر على منطقة تداخل النفوذ (منطقة تحديد المصير).**
- **من يتحكم في منطقة التداخل يسيطر على العالم كله.**

وقد أوصى سيفرسكي الولايات المتحدة بالتركيز على تفوقها الجوي لكي تبقى قوة عالمية ضاربة، كما أوصاها أيضا بعدم القيام بحروب محدودة كحربها في فيتنام، حتى لا تستنزف قواها، ودعاها

---

[1] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص.78،77.

[2] علي أحمد هارون، **مرجع سابق**، ص ص.343،342.

لتصفية قواعدها العسكرية الخارجية، والتركيز على إشعار العدو بأن أي عدوان من قبله سيقابل باستخدام قواتها الجوية للقضاء عليه.

وعلى الأرض طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية آراء سيفرسكي واتخذت من المنطقة القطبية الشمالية خطّاً أوليًّا للدفاع عن القارة بإنشاء مجموعة من القواعد الجوية ومحطات الأرصاد الجوية والرادار، والتي أطلقت عليها اسم "الإنذار المبكر" Defence Early Warning وكذلك الوضع بالنسبة للإتحاد السوفياتي[1].

تعرضت أفكار سيفرسكي للنقد بعد تقدم أسلحة الدمار الشامل في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كما برزت قوى إقليمية في شمال العالم وفي جنوبه لها سيطرة جوية هامة خارج السيطرتين السوفياتية والأمريكية، إضافة إلى أن موقع الدولة الإستراتيجي (سواء البري أو البحري) هو الذي يحدّد بنسبة كبيرة قدرتها سواء على الدفاع أو الهجوم الجوي، فموقع الولايات المتحدة الأمريكية بين محيطين كبيرين يحصِّنها ضد الهجوم الجوي، كم أنّ اتساع الأراضي السوفياتية ساعدها على رصد الطائرات المهاجمة في الحرب العالمية الثانية قبل الوصول إلى أهدافها. كما أن التطور في تكنولوجيا النقل وظهور الصواريخ والغواصات النووية عامل لا يجب إغفاله في القوى الأرضية بحرية كانت أم برية[2].

[1] المرجع نفسه، ص ص. 345،343.

[2] السيد حسين عدنان، مرجع سابق، ص ص.77،73.

خريطة رقم 03: توضح نظرية القوة الجوية لـ "سيفرسكي"

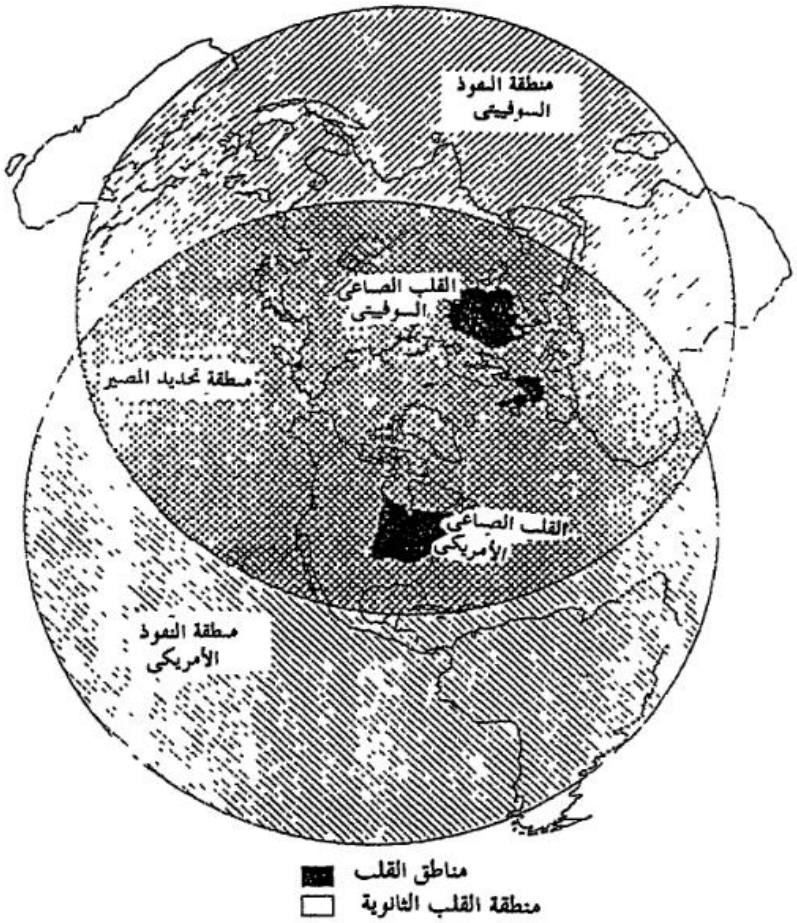

المصدر: علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية** (القاهرة: دار الفكر العربي،1998م/1418هـ). ص.344.

ثانيا: الإستراتيجية الذرية:

وهي تطبيق أصول الإستراتيجية وفقا لمقتضيات سلاح جديد هو السلاح الذري. غير أنّ السلاح الذري يختلف عن التقليدي في نتاجاته التدميرية، حيث أن قنبلة ذرية متوسطة الحجم تعادل في قوتها الإنفجارية أربعة ملايين قنبلة من قنابل المدافع، كما أن قنبلة هيدروجينية تعادل في قوتها الإنفجارية نحو مائتي مليون قذيفة مدفع.

ومن ناحية الحجم وقوة التدمير نلاحظ أن العلاقة بينهما تلاشت، فوفقا للإستراتيجية التقليدية يحتاج تدمير مدينة لنحو ألف طائرة، بينما تكفي واحدة لتحقيق ذات الهدف في الإستراتيجية الذرية[1].

[1] علي أحمد هارون، **مرجع سابق**، ص ص.348،347.

غير أن امتلاك عديد الدول لذات الإستراتيجية أضعف من فرص واستخدام هذا السلاح الفتاك، وذلك بسبب تحقيق ما يسمى باستراتيجية الردع النووي.

ثالثا: الإستراتيجية في عصر البحرية الحديثة:

يبدو أن التركيز على مصطلح "عصر الجو" جعل العديد من دارسي الإستراتيجية الدولية يهملون دور البحر، وخاصة حقيقة التطورات الجديدة للقوة البحرية التي ظهرت مع استخدام الطاقة النووية في تطوير نوع جديد من السفن، كالغواصات التي أصبحت مزوّدة بالأسلحة الموجهة (بحر- جو)، لتصبح قادرة على إصابة الطائرات، فالطائرات أو الطوافات المضادة للغواصات قد تكون عرضة للصواريخ قصيرة المدى التي يتم إطلاقها من الغواصات، وبالتالي فإن خوف الغواصات من الطائرات قد ينعكس، بحيث تصبح الطائرات غير متأكدة من أن هناك صاروخا موجها على وشك أن ينطلق نحوها من غواصة غير مرصودة، كما أن الأقمار الإصطناعية لا يمكنها أن ترصد بدقة تلك الغواصات الجديدة، نظرا لتوفر الأخيرة على تقنيات تخفّ عالية.

ومع تطور هذه الإستراتيجية البحرية، زادت استفادة الإنسان، إذ اخترقت الدول أعماق البحار سعيا وراء الثراء، استهدافا للمواد الخام والمعادن الموجودة هناك، والتي أصبحت بفضل التقدم التكنولوجي في المتناول، كما أن نقص الطعام وزيادة السكان وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة التلوث، سيكون من العوامل الدافعة نحو زيادة استغلال إمكانيات البحر كمصدر للغذاء[1].

غير أن ما يمكن التأكيد عليه ختاماً، أن جميع الإستراتيجيات البحرية والبرية والجوية لن تختفي مطلقا، وأن لكلّ منها أهميته ودلالته، سواء في مجال السلم أو الحرب.

[1] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص ص.84،81.

المحاضرة الثامنة: جغرافيا الإنتخابات

تعد الجغرافيا الإنتخابية أحد الأفرع الجديدة للجغرافيا السياسية، والتي برزت بشكل واضح في سبعينيات القرن العشرين عبر مئات الدراسات، والتي نتج عنها جدل كبير بين الباحثين والعلماء حول دور الجغرافيا الإنتخابية في مجال الجغرافيا السياسية، فهناك من رآها من صلب مادة الجغرافيا السياسية، وهناك من رأى بأنه لا صلة لها بذلك المجال، وقد يجد هذا الجدل تفسيره عند مفهوم الجغرافيا السياسية ذاته عند الفريقين*. وبالنظر إلى أن الإنتخابات تنقل الصراعات بأمان إلى الساحة الدستورية، فإن دراسة الجغرافية الإنتخابية تصبح أمراً ضروريا.

وبالرغم من أن الجغرافيا الإنتخابية ليست واضحة المعالم في التنظير لها إلا أن نظريتها الضمنية سهلة التحديد، نظرا لأن فرضيتها تتلخص وتتسق مع مصطلح الديمقراطية الليبرالية، وقد جاء التأكيد على الإفتراضات الليبرالية في الجغرافيا الإنتخابية، نظرا لأن التنافس الإنتخابي في فترة الحرب الباردة كان سمة مميزة تفرق بين الشرق (غير الديمقراطي) والغرب (الديمقراطي). ومع انتهاء الحرب الباردة انتقلت الأنماط الإقتصادية والسياسية الغربية إلى البلدان الشيوعية السابقة، مما وسّع من البعد الجغرافي للدراسات الإنتخابية[1].

1- مفهوم جغرافية الإنتخابات: وهي المجال الذي يدرس العلاقة القائمة بين الإنتخابات والظروف الجغرافية. وتهتم بدراسة العناصر الجغرافية للإنتخابات، عن طريق دراسة الأسباب الجغرافية لأنماط الإنتخابات، والنتائج الجغرافية الناجمة عنها، والصفات الجغرافية للمناطق الإنتخابية. ويطلق على جغرافيا الإنتخابات اسم "التحليل المكاني للإنتخابات"، والتي تهدف إلى معرفة أثر المكان الجغرافي على التصويت.

وتعتمد أصوات الناخبين على عوامل اقتصادية واجتماعية وعرقية تتأثر إلى حد كبير بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الناخب[2].

---

* المقصود هنا بين من يؤمن بالمجالات الجديدة للجغرافيا السياسية والتي طوّرت بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن يؤمن بمصطلح الجيوبوليتيكا والذي يتحدث عن فكرة المجال الحيوي أي الجغرافيا التوسعية التي اعتنقها الألمان وبلغت ذروة تطبيقها في الحرب العالمية الثانية.

[1] بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**،ج.2، تر: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد (الكويت: عالم المعرفة، يوليو 2002) ص ص.77- 79.

[2] قاسم الدويكات، **مرجع سابق**، ص.323.

2- نشأة وتطور الجغرافيا الإنتخابية: تعد الدراسة التي نشرها "أندريه سيجفريد" سنة 1913- والذي يعتبر من مؤسسي المدرسة الإقليمية الفرنسية- حول إقليم غربي فرنسا تحت حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة، من أفضل ما كتب في الجغرافيا الإنتخابية، حيث أطلق على سيجفريد " أبو الجغرافيا الإنتخابية"، لأنه وضع خريطة لنتائج الإنتخابات وقارنها بالخرائط الجغرافية الأخرى، ليكشف عن العوامل الجغرافية التي أثرت في تلك النتائج. وفي سنة 1918 أسهم "كارل ساور" في الحوار الأمريكي حول تحديد دوائر الكونغرس، ويعد ساور مؤسس المدرسة الثقافية الإقليمية الأمريكية في الجغرافيا، حيث اقترح أن يكون التمثيل السياسي من خلال المنطقة الجغرافية، وبالرغم من الثورة التي شهدها العالم في مجال الجغرافيا والتي أدت إلى الإضرار ببعض جوانب الجغرافيا البشرية، إلا أن الجغرافية الإنتخابية استفادت من التكميم الذي أعطى قدرة إضافية للتحليل، حيث طُبقت التحليلات الإحصائية بشكل واسع على النماذج الجغرافية للتصويت[1].

ومع تحول عديد الدول نحو الديمقراطية منذ فترة الحرب الباردة، ازدادت الحاجة للجغرافيا الإنتخابية أكثر فأكثر، سواء في الإنتخابات البرلمانية أو المحلية، وذلك من خلال بحث أنماط التصويت في الأماكن المختلفة وتأثير الظروف الجغرافية عليها.

وقد ركّزت المدرسة السلوكية التي برزت في الخمسينيات أيضا، على تحليل العلاقة بين السلوك الإنتخابي للسكان، وصفات الناخب الثقافية والإجتماعية والاقتصادية، قصدا منها الوصول إلى التنبؤ بسلوك الناخب في أي استحقاق انتخابي مستقبلي.

3- مجالات البحث في الجغرافيا الإنتخابية: صنّف بيتر تيلور ورونالد جونستون في كتابهما "جغرافية الإنتخابات" الصادر سنة 1979م، مجالات البحث في جغرافيا الإنتخابات إلى ثلاثة:

- **جغرافيا التصويت:** من خلال بحث العوامل المؤثرة في العملية التصويتية، كالعمر والجنس والحالة الإجتماعية والوضع الإقتصادي للمصوِّت، وتأثير وسائل الإعلام على المصوتين، ودراسة شخصية المترشح وحملته الإنتخابية، ودراسة استطلاعات الرأي.

[1] بيتر تيلور وكولن فلنت، **مرجع سابق**، ص ص.79-81.

- **جغرافيا التمثيل**: وتهتم بدراسة الأقاليم والمناطق الإنتخابية وطرق توزيعها وتنظيمها، وعدد السكان فيها والمقاعد المخصصة لها، وعدد الأقاليم وأحجامها وحدودها[1].

- **المؤثرات الجغرافية في التصويت**: حيث تدرس العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار وقت الإقتراع وهي: التصويت لمصلحة المرشح بحكم الصداقة أو الجيرة، وقد اتضح ذلك في الولايات المتحدة، حيث غالبا ما يحرز المرشح أصواتا كثيرة في مسقط رأسه، إضافة إلى غلبة قضية بعينها على القضايا الأخرى في موقع انتخابي معين، وهو ما يؤثر في أصوات الناخبين، فضلا عن الدعاية الإنتخابية والتي ترتبط بالموارد المتاحة لكل مترشح[2].

[1] قاسم الدويكات، **مرجع سابق**، ص ص.326-333.

[2] بيتر تيلور وكولن فلنت، **مرجع سابق**، ص.84.

قائمة المراجع:

1. بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**،ج.2، تر: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد (الكويت: عالم المعرفة، يوليو2002).
2. حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2008).
3. خليل حسين، **الجغرافيا السياسية** دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2009).
4. السيد حسين عدنان، **الجغرافية السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر** (لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، ط. 2،1996).
5. عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،ج.1 (الدار التونسية للنشر،1984م).
6. علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998م/1418هـ).
7. فايز محمود العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010).
8. فتحي محمد أبو عيانة، **الجغرافيا السياسية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجماعية،1995).
9. قاسم الدويكات، **الجغرافيا السياسية** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي،ط.1، 2011).
10. محمد رزيق، **الجيوبوليتيكا** المفاهيم والدلالات- المدارس والنظريات (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.1،2014).
11. محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية** (الإسكندرية: منشأة المعارف،1967).